التراث الطبيعي والبشري والفلسفي وإشكالية العام والخاص

د. وليد احمد السيد

إلى المدينة المنورة : في السابع من ديسمبر من العام الثالث عشر بعد الألف الثاني للميلاد، كانت الرحلة إلى مدينة الرسول الأعظم. وللمدينة المنورة وقع خاص في النفس، وبخاصة حين زيارتها لأول مرة قبل حوالي ربع قرن لأول مرة أثناء الدراسة الجامعية في رحلة عمرة، ثم حجة، تلتها سلسلة من الرحلة السنوية تقريبا مع الأهل وبرفقة العديد من العائلات الطيبة في العقد الأخير من الألفية الثانية. لكن الزيارة هذه المرة كانت بدعوة كريمة لملتقى التراث العمراني الثالث والذي ينظم بالتعاون مع العديد من المؤسسات والوزارات والجامعات المحلية، وبسبب كون المدينة المنورة عاصمة الثقافة الإسلامية لهذا العام أيضا.

التراث والتطور: علاقة جدلية

من المقعد في مقدمة الطائرة، حيث أكتب هذه السطور، أطلت علينا سلسلة جبال قاسية كانت هي عالم العرب في القديم. وكثيرا ما تمر بنا العديد من اللحظات والخواطر التي تدعونا للتأمل في «حركية» العالم من حولنا وكيف تطورت الحياة تطورا دراماتيكيا في نصف القرن الماضي على الأقل. وهذا بات يشمل الكثير من مناحي الحياة المحيطة بنا، بحيث بات من الصعب الوقوف على عناصر ونواحي تكاد تكون ثابتة. فمعالم تطور الحياة في الألفيتين اللتين مرت بهما البشرية أصبحت مألوفة لكنها مع ذلك متباينة على مر الزمن بدرجة كبيرة، ناهيك عن القفزات العلمية والإكتشافات المتلاحقة التراكمية التي صبغت ملامح القرنين الأخيرين على الأقل. ولكن يظل مفهوم التراث مدارا للجدل وبخاصة في علاقته الجدلية مع الزمن وحركية التطور الطبيعي والبشري والفلسفي. وفي كل من هذه المستويات الثلاثة محددات وقوانين تتباين وتتقاطع.

على المستوى الطبيعي يبدو التراث كجزء من البيئة المحيطة، بل هو أحد عناصرها، يدور بدورتها العامة والخاصة. ويتشكل وينمو بنموها، وهو جزء من كل، لا يخرج عن إطاره، ويتقوقن بقوانينه، ويصب فيه كما يخرج منه. لكنه في سماته العامة يبدو كظاهرة بيئية طبيعية مهيمنة، برغم أنه يبدو ظاهريا أنه يسقط من الأعلى بقوانين شبه ثابتة، إلا أنه ضمنيا وحتميا «هو عملية نشوء من الأسفل-للأعلى» وذلك لأن عملية قبوله تكون بدهية وغير مفتعلة، فضلا عن أن قوانين إسقاطه تتلاحم طبيعيا مع الواقع.

على المستوى البشري، فالتراث هو إفراز الحضارة الإنسانية الدائم، المستمر، الحركي وغير المنقطع. وهو أحد أهم تمظهرات تفاعل العقل البشري مع البيئة المحيطة ضمن إطار المكان وقوانين الظرف الوقتية، برغم أنه بأحد خصائصه يخرج عن محددات «الزمن» في الكثير من الحالات والنواتج.

على المستوى الفلسفي، فالتراث يخرج عن إطار العلاقة الوثيقة بين الصنعة وبين الصانع، ليحلق في أطر نظرية تبدو كخطوط عامة تهدف لإعادة تقييم هذه العلاقة وتقويمها، وبخاصة حين تخرج العلاقة عن قضبانها المستوية، أو حين تتلاشى هذه العلاقة، تضمحل، أو تختفي، أو حين يصيب المستوى الأول للتراث، الطبيعي، خلل مردّه سوء العلاقة بين الطبيعة وبين الإنسان.

التراث والحياة: إشكالية اجتماعية ثقافية

ولا بد في النظر للتراث من النظر بعين ناقدة بصيرة واقعية، لا تغفل، ولا ينبغي لها، الإشكالات التناقضية التي تحفل بها بعض المجتمعات التي يراد أن يكون لها أن تكون «تراثية» أو بأحسن الأحوال أن تحتضن التراث. وأول التساؤلات التي تطفو على السطح تكمن في إشكالية تبني التراث أصلا من قبل المجتمع، «كثورة ثقافية بيضاء ناصعة» تسقط على المجتمع من الأعلى وليس العكس. فبدون شك هناك حراك نشط جدا على المستوى الرسمي والمؤسسي وبتعاون حكومي لدى العديد من المجتمعات العربية حاليا، وهذه «الثورة التراثية» يقودها رجالات، وفي بعض الأحيان النادرة تحركها نسوة مثقفات، عندهم وعندهن رؤية استشرافية للمدى الذي يمكن فيه تحقيق هوية لمجتمعات باتت تعاني من إشكالية تغريب ثقافي، وعمراني، واجتماعي، واقتصادي، وحتى على المستوى السياسي تبدو هشة أمام بعض رياح التغيير التي تنسمت فيها بعض الشعوب الإقليمية رياح الحرية والعدالة . ولو لفترة يسيرة.

وبهذا الإطار يقدم التراث، والعودة إليه، قالبا، ومنبرا، ومحتوى، يمكن من خلاله إعادة قولبة المفاهيم والمفرزات بأطر ثقافية مجتمعية يسهل من خلالها تمرير الأفكار، على حساب الجوهر والمضمون أحيانا. وبداية لا بد من الإقرار بداهة بوجود إشكالية هوية عميقة متجذرة ومتفاقمة على جميع المستويات الإجتماعية والثقافية والدينية والإقتصادية، تفضحها وبالضرورة فكرة العودة للتراث أساسا. فلو انتفت الأولى لما كانت هناك حاجة لهذه العودة أصلا. ولو لم تكن هناك تحولات وتحورات دراماتيكية قاسية وقاهرة لها أسباب (لا بد من بحثها بعمق ومعالجة أصولها أساسا قبل تبني التراث!) لما كانت هناك «ثورة تحول للتراث» أصلا! وبنفس المنطق والإطار، فلو لم يتم البحث في الأصول والأسباب، فإنه وبالضرورة لا بد أن تكون ردة الفعل «سطحية» مهما بدت عميقة وكان الحراك فاعلا. فأية عودة للتراث، مهما اشتدت، يمكن أن تكون فعلا جوهرية وعميقة، حين يغيب المجتمع، برموزه، وأفراده، وفئاته، عن منتدياته وفعالياته وملتقياته ومحافله؟ وأية عودة للتراث هذه تجسدها أمسية شعرية لمجتمعات باتت لا تتقن اللغة الفصيحة بحيث بات الشعر والشعراء ظاهرة «هجينة» على مجتمعات محلية ترنو للحداثة ومفرزاتها؟ وأية عودة ترجى لمجتمعات هجرت «أصول» الفنون التقليدية و«فروعها» سواء بسواء؟ أنحن نتحدث عن «زمرة» من الحرفيين فقط يراد بعثهم من مرقدهم بإرادة مؤسساتية، أم نحن نرجو إعادة إحياء «عملية» ونظام حياة في وسط «مستحدث»، بل هو أحد منتجات الحداثة ذاته في أهم المواقع التي لا بد أن تكون تراثية أصلا؟

بدون شك أن «إشعال شمعة خير ألف مرة من أن نلعن الظلام» ولكن لا يراد لهذه الشمعة أن تكون في عاصفة هوجاء، قد تطفئ نورها فجأة، في ذات الوقت. فالإستثمار في العودة للتراث ينبغي أن يكون في «البنية التحتية» ذاتها ومحورها الشعب ذاته، لا في بعض المنتفعين من هذه العودة، أفرادا وزرافات. فلا يمكن للعودة للتراث أن تحصد الأموال الطائلة، دون الشعب، الذي هو المستهدف من هذه العودة للتراث! ما بني أساسا على خطأ لا يمكن أن يؤدي مطلقا إلى نتائج سليمة. إذ كيف يمكن تكريس «تراث»، ينبغي وبتعريفه أن يحل، ببساطته الإقتصادية، محل مد الحداثة الهائل الذي غرّب كل مناحي المجتمع وحصد موارده وبدد ثرواته لصالح سلاسل شركات العولمة والدخلاء الطارئين على المجتمع؟

هل التراث هو احتفال موسمي؟ أم هو إلزام لمجتمع بالعودة إليه كنقطة إسناد مرجعية حين يكون المجتمع «مستهلكا» بكل فئاته وأطيافه لمفرزات العولمة؟ من المفارقة أن آخر الإحصائيات العالمية في مجال استهلاك تكنولوجيا الإتصالات الحديثة تشير إلى تقدم المجتمعات «العربية عموما» بشكل مذهل وغير مسبوق في مجال اقتناء آخر مفرزات تكنولوجيا الإتصالات! وكأننا هنا نطالع مجتمعات تتوق للخروج من نطاق المحدد الجغرافي وما يرتبط به! وإذا كان ذلك صحيحا فهنا لا بد من علاج أصل وأسّ المشكلة، وتكمن في الفرد ذاته، فهو اللبنة القابلة للتشكيل والتي تبني الصرح. وهنا تكون عملية العودة للتراث «بمفهومها المؤسساتي» هي الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من الإستثمار في الفرد والمجتمع، تعليما وثقافة وتطويرا وصقلا لمهارات، تؤدي وبالضرورة لأن يكون «التراث» ظاهرا بمستوييه الطبيعي والبشري كما أشرنا إليه آنفا، وليس تراثا بالمستوى الفلسفي (وهنا ستكون حاجة لإعادة تعريف التراث وما نقصد به في مجتمع بات يفرز آليات وتمظهرات تعكس هويته الحقيقية). أم هل أصبح التراث بيروقراطية مؤسساتية أم صنعة بجرة قلم؟ يحدثني أحد الزملاء من الحضور أنه قد استغرقهم، كلجنة تخطيط وزارية، أكثر من عقد ونصف في تطبيق قوانين تخطيطية لتطبيق كودات بناء، بين شد وجذب في ردهات ودهاليز البيروقراطية الحكومية للوزارات المعنية! هل العودة للتراث، كمثال محدود، تمثلها مشربية تمتد على عدة طوابق وتتكلف صناعتها مبالغ طائلة في ناطحات سحاب تكاد تبتلع المحيط الثقافي والديني، على رمزيته وقدسيته، من حولها؟ كيف تكون هناك عودة للتراث في أمم لا تصنع ولا تزرع وتستورد كل احتياجاتها من أمم تقود العولمة؟ أي تراث نعود إليه . تراث الآباء أم تراثنا الحاضر والقريب والذي لا نحسن إنتاجه كأمة مستهلكة وغير منتجة؟ كيف نعود لتراث ما وكبار مسؤولينا والمتنفذين في القرار يستقدمون الأغراب لإنتاج معالمنا الثقافية والصرحية . وترى المعالم العمرانية المهمة (إن كانت مهمة بالمنظور الثقافي) تقودها كبرى شركات العولمة العمرانية والإنشائية، لتقدم لنا، وهنا مكمن الخطر، نماذج وأيقونات وعناصر عمرانية ومعمارية تبقى في ذاكرة الأجيال القادمة كشواهد حاضرة على تغريب بيئاتنا الثقافية والبيئية والعمرانية.

وهنا يبرز سؤال جوهري يطرح التساؤل الفلسفي الأزلي عن أسبقية الدجاجة والبيضة! وتثار مسألة الالتقاء الطبيعي بين «ما يزع الله به من خلال السلطان» وبين الإفراز الطبيعي من أسفل الهرم المجتمعي؟ وتحديدا يثار السؤال بالطريقة التالية: هل يجب أن تكون ثورة العودة للتراث من الأعلى للأسفل أم يمكن وينبغي لها أن تكون ثورة عودة للتراث من الأسفل للأعلى؟ أم هل يمكن أن تكون ثورتان «بيضاوان» تلتقيان في منتصف الطريق؟ وبكلمات أخرى، هل يجب أن تكون ثورة العودة للتراث «ثورة غاندي» أم «ثورة الأمير»؟ وهل يمكن أن تكون «ثورة غاندي الأمير»؟ هناك ملامح جلية لكل مراقب أن «ثورة الأمير» ثورة تسمها معالم «الثورة والثروة معا» وهي بهذا الإطار ثورة غير مسبوقة، برغم التساؤلات المشروعة، وربما المتجاوزة لبعض إطرها، التي تطرحها التأملات النقدية التي تهدف لنقد صريح تحت الشمس. وإذا كنا نبحث عن «ثورة غاندي» في العودة للتراث فما هي هوية «غاندي» هذا؟ هل هو معماري أم ناقد أم معلم (وللمعلم حضور تاريخي مهم جدا في ثورات التغيير البشرية البيضاء . والرسول قد بعث معلما). وهل يمكن أن تصنع «ثورة الأمير» ثورة غاندي ذاتها بمعنى أن تحركها وتؤجج شعلتها؟

وثمة فرق مهم بين ثورة غاندي وثورة الأمير ينبع من طبيعة هذه الثورة. فإن كانت الثورة «فنية ثقافية» فهي ثورة الأمير بامتياز، وإن كانت ثورة تراثية يؤطرها البعد الاجتماعي فهي ثورة غاندي ولا شك. ومن المهم هنا ملاحظة أن كلا الثورتين (ثورة الأمير وثورة غاندي) تخضعان لقوانين الانتخاب الطبيعي، بمعنى ضرورة وجود «الكير» الذي ينفي «خبث الثورة» ويحيلها للصفاء. وهذا يتطلب عملية مراجعة دائمة للمراحل السابقة تعديلا واستشرافا للمستقبل. فالثورة البيضاء في التغيير هي عملية شاقة مضنية قد تستغرق فترة زمنية تطول عن حياة الفرد، وحياة غاندي في لندن ثم الهند ثم جنوب افريقيا فالهند تمثل سيرة حياة طويلة جدا لفرد معمّر رغم ما شاب ثورته من إرهاصات في نهايتها وبعدئذ، ولهذا ينبغي لها أن تتحول لعملية جماعية تؤطرها الرؤية الاستشرافية لمحرك الثورة والباعث لها . غاندي أو الأمير.

وثورة التغيير للعودة للتراث يحدق بها خطران أساسيان: تضارب مصالح الخاصة وعدم اهتمام العامة. الخطر أو التحدي الأول يكمن في أن الإستجابة لمتطلبات ثورة العودة للتراث من قبل الخاصة يحركها بالدرجة الأساس المصلحة والمنفعة والإستثمار ذو المردود الرأسمالي العاجل. أما الأخيرة فيؤطرها عدم رؤية الجدوى والهدف ضمن إطار السعي على الإحتياجات الأساسية، ولا بد للثورة أن تفهم هذين التحديين بدرجة عميقة وتخاطب كل منهما أو كليهما معا.

في إطار هذا التضارب وعدم الإهتمام تحضرني تجربتي الخاصة قبل أقل من عقد من الزمن في أحد المجتمعات العربية حين كنت أطوف على بعض البلديات والوزارات معرفا بالتراث وأهميته، واستقطبت بعض الخاصة من الأصدقاء لبناء بيوت لهم بالطرق التقليدية. وانتهى المطاف وبعد عملية طويلة أن أحلام المالكين المتحمسين لهذه الأفكار والتصميمات المعمارية اصطدمت بواقع متخذي القرار من الخاصة أو العامة. وهنا تبدو عملية العودة للتراث أكبر من جهود فردية إذ لا بد أن تكون فعلا عملية حقيقية وعلى المستوى الجماعي الكلي الشمولي بما تعنيه الكلمة!